

## الوظيفة النطقية والاجتماعية للمرفوعات في العربية

للدكتورة: سعاد بنسناسي  
جامعة وهران السّانية  
*besnacisouad@hotmail.fr*

### الملاخص:

إنَّ الصَّوتُ الْلُّغويُّ لَا يتحقّق إلَّا بِوُجُودِ الصَّامتِ وَالصَّائِتِ، الَّذِين يشَكّلان وحدة صوتية قاعدية؛ لِذَلِكَ كَانَتِ العَلَاقَةُ بَيْنِ الصَّامتِ وَالصَّائِتِ ضروريَّةً وتلازميَّةً؛ وَمِنْهُ كَانَ لصواتِ الْعَرَبِيَّةِ أُثْرُهَا فِي التَّشْكِيلَاتِ الصَّوتِيَّةِ لِلْمُبَنَّى الْمُوْرَفُولُوْجِيَّةِ، وَالتَّرَاكِبِ النَّحْوِيَّةِ، وَالرَّفعِ مِنْ صواتِ الإِعْرَابِ الْأَصْلِيَّةِ فِي الدِّرَاسَاتِ الْلُّغُوْيِّةِ؛ باعتبارِ مَا يُؤْدِيهِ مِنْ وظائفِ نطقيةٍ، وَمَا يُعبِّرُ عَنْهُ مِنْ كمَيَّاتِ صوتيةٍ، وَمَا لَهُ مِنْ خَلْفِيَّاتِ اجتماعيةٍ.

### توطئة

إنَّ حِدِيثَ الْمُوْرَفُولُوْجِيَا فِي مفهومِهِ الْعَامِ يَتَّجِهُ صوبَ المفرداتِ، وَهِيَ أنواعُ اسَاسِهَا الْحَدِيثِيَّةُ وَالْدَّاتِيَّةُ. وَيُنقَسِّمُ كُلُّ مِنْهُمَا إِلَى مفردةٍ وَمُركَّبةٍ باعتبارِ مَكَوْنَاتِهِ. وَدَلَالَةُ الْحَدِيثِيَّاتِ الْمُوْرَفُولُوْجِيَّةِ تَكْمِنُ فِي مَكَوْنَاتِهَا الْوَسْطَى الْمُسَمَّىَةُ حَرْكَةُ الْعَيْنِ، وَهُوَ مَا يُرَاعِي فِي الدَّرْجَةِ الْأُولَى؛ أَمَّا الْعَناصِرُ الْأُخْرَى كَالرِّيَادَةُ وَالنُّقْصَانُ وَبَقِيَّةُ التَّلَوِينَاتِ الصَّوتِيَّةِ وَالتَّغْيِيرَاتِ الْمُوْقَعِيَّةِ لِمَكَوْنَاتِ الصِّيَغَةِ، فَتَأْتِيُ فِي الدَّرْجَةِ الْثَّانِيَةِ.

وَإِنْ كُنَّا نُرْكَزُ فِي دراسة التحوّلاتِ الْمُوْرَفُولُوْجِيَّةِ عَلَى مُخْتَلِفِ مَوْعِيَّاتِ الصَّوَائِتِ؛ فَإِنَّا نَخْلُلُ مَوْعِيَّةَ النَّهَايَةِ فِي التَّرَاكِبِ، لِرَصْدِ التَّحْوُلَاتِ الطَّارِئَةِ عَلَيْهَا، الْمُسَمَّىَةُ عَلَمَةُ إِعْرَابِيَّةٍ وَمِنْهَا الرَّفعُ. وَقَبْلِ التَّحْلِيلِ وَالتَّعْلِيلِ وَالتَّمثِيلِ لِصَائِتِ الرَّفعِ؛ هَذِهِ وَقْفَةٌ مَعَ مَفاهِيمِ الْمُصْطَلَحَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الَّتِي نَتَعَالَمُ مَعَهَا وَهِيَ الْضُّمُّ وَالضَّمَّةُ وَفِي مَقَابِلِهَا: الرَّفعُ وَالرَّفْعَةُ وَالرَّفْعَةُ.

### مع المفاهيم والمصطلحات

إنَّ الحركة في مفهومها العام، هي التَّحْوُل والتَّغْيِير والانتقال عبر الزَّمان أو المكان أو هما معاً. وفي اصطلاح الْلُّغويِّين هي الصُّورَة الصَّوْتِيَّة التي يكون عليها الصَّامت أثناء النطق به، وتسمى الكسرة أو الضمة أو الفتحة، كما تسمى علامَة البناء في مجال تحديد الوظيفة النحوية الإعرابية لها. وبالنَّظر إلى كمِّيتها سَمَّاها الدَّارسُون الصَّائِتُ القصيري والحركة القصيرة<sup>1</sup> ويسمِّيها (ديزيرة سقال) الأشكال، وهي العلامات من حركات وسكون وتنوين. فالحركات (وهي الأصوات القصيرة، ويقال لها صوائب)؛ أي الضمة والكسرة والفتحة، والسكون وهو غياب الحركة، والتنوين، وهو مضاعفة الحركات الثلاث.

وأنَّ للضم في أصل مصطلحه الصَّوْتِي بعدين، واحد فيزيولوجي عضوي، وأخر فيزيائي نفسي، وقد استعاره علماء التَّحْوُل من مجال الأصوات اللُّغويَّة، ووظفوه في مجالهم بعد أن فصلوه عن مستوى، وج ردوه من وظيفته، وأصبح الرفع مجرد نطق غير دالٌّ، وذلك حين يقال في الفاعل إِنَّه مرفوع؛ ولكننا إذا خفضناه أو نصبه أو جرمناه، فإنَّ ذلك لا يغيِّر من معناه ووظيفته. وحين نقول: ( جاءَ حمَّدٌ أو حمَّدًا أو حمَّدِي ) برفع المسند إليه أو نصبه أو كسره، فإنَّ المعنى واحد لا يتغيِّر، وهو حصول الجيء.

ويصف علماء الأصوات الحديثون، الصَّوائب باعتبارات ثلاثة في نطقها، أولها درجة انفتاح الفم، ويكون الصَّائِتُ مفتوحًا أو مغلقًا، وثانيها باعتبار وضعية اللسان، ويكون الصَّائِتُ أماميًّا أو خلفيًّا، وثالث الاعتبارات هي حركة الشفَّتين، ويكون الصَّائِتُ دائريًّا أو غير دائري<sup>2</sup>. واتفق الدَّارسُون، على أنَّ الصَّوائب القصيرة ثلاثة، وهي الضمة والفتحة ثمَّ الكسرة. وتكون طويلة كما عرَّفها (ابن جين) بقوله: (اعلم أنَّ بعض الحركات أبعاض حروف المد واللين، وهي الألف والياء والواو، وكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاثة، وهي الفتحة والكسرة والضمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو)<sup>3</sup> وهي إشارة إلى الكمية الصوتية للصَّوائب القصيرة والطويلة.

ومن المعاجم اللُّغويَّة التي عرَّفت مصطلح الضمة، مقاييس اللغة وجاء فيه أنَّ (الضاد والميم أصل واحد يدلُّ على ملاءمة بين شيئين)<sup>4</sup> ويضيف لسان العرب أنَّ الضمة من (ضم الشيء إلى الشيء، وقيل قبض الشيء إلى الشيء)<sup>5</sup> وخلص من هذا، إلى أنَّ الضمة مشتقة من الضم،

وضمُ الصَّوت أو الحرف إذا حرَّكناه بصائر الضمة، ويكون نطقه بضم الشفتين كما ورد في نصٍّ (أبي الأسود الْدُّؤْلِي) بقوله: (إذا رأيتني ضمت شفتي بالحرف ضع نقطة بين يديه)<sup>6</sup> وللما لاحظ، أَنَّه رغم كثرة التَّعاريف اللغوية لصطلاح الضمة، فإنَّها لم تُعرَّفنا بوظيفتها اللغوية ولم تسمِّها بسماتٍ دقيقة تتميَّز بها عن غيرها من الصَّوَائِت؛ إذ نلاحظ خلطاً بين مفهوم الضمة والرُّفعة، وهذا توضيح الفرق بينهما وحاولة لإزالة الالتباس فيما يأتي.

#### مع الرَّفع

الرُّفعة مفردة تعني في مفهومها العام العلو، وهي مشتقة من الصيغة الحديثية الثلاثية (رفع) بفتح الفاء وضمها، على اختلاف دلالة كل منها<sup>7</sup> والرُّفع في الاستعمال، مصطلح إعرابي يلحق أواخر المفردات عند التركيب، وكغيره من الصَّوَائِت يعتبر الرُّفع علامَةً متغيرةً تلحق الصَّامت في التركيب؛ لتبدل صوته أو صورته أو هما معا، ويأتي مصدرها مكسور الراء، ويقال فيها الرُّفعة؛ وما جاء في دلالة هذه الصيغة أن الرُّفعة بفتح الراء هي ضدَّ الوضع، وتقيض الخفض في كل شيء<sup>8</sup> والرُّفعة بكسرها هي تقيض الذلة وخلاف الضِّعَة<sup>9</sup> وكان الرُّفعة تكون في الماديات والمعنىَات؛ بينما تكون الرُّفعة بالكسر في المعنويات، والمصطلح الذي يوافق طبيعة هذا العمل هو الرُّفعة بالفتح، وتكون في مفهومها مساوية للضمة في المفهوم ومتناسبة معها في مجال الاستعمال، وهو ما معه مفهومان لغويان لعلامَة صوتية واحدة، وإذا كان مصطلح الضم قد ظهر مع أبي الأسود الْدُّؤْلِي؛ فإنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي من بعده نَوَّع في مصطلحات الحركات الإعرابية، كما عَدَّ وأصلاح شكل علامات البناء.

#### تنويعات الضم عند الخليل

حينما نتتبع جهود الخليل، وتعديلاته وإضافاته وإصلاحاته في مجال الصَّوَائِت، نجد نَوْعَ فيها وفي وظائفها، حتى تجاوز بها العشرين مصطلحاً وبنويعه هذا، لم يضع أسماءً للرُّفع والتَّنصب والجر حسب، بل وضع أسماءً كثيرةً لأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية وما يتبعها<sup>10</sup> وكان التَّنويع في موقع هذه الصَّوَائِت، على أساس تنويع الصيغ من أسماء وأفعال وأدوات.

وللضمة عند الخليل خمسة مواقع؛ فالرُّفع هو ما وقع في أعيجاز الصيغة المنوّنة، نحو (زيد) والضمُّ ما وقع في أعيجاز الصيغة غير المنوّنة، نحو (ي فعل)، والتَّوجيه هو الضمة الواقعة في صدور الصيغة نحو العين المضمومة من (عمر)، والخشوا ما وقع وسط الصيغة مثل ضمة صوت الجيم من (رجُل)، والنَّحر هو الضمة الواردة آخر الصيغة الاسمية غير المنوّنة وحقُّها التَّشווين، في مثل ضمة اللَّام من صيغة (الرَّجُل)<sup>11</sup> وإنْ نوع الخليل في تسمية الصَّوائت، باعتبار موقعها ونوع صيغها؛ فإنَّ من جاؤوا بعده إلى وقتنا هذا، أطلقوا مصطلح الرُّفع على كلِّ صيغة فيها ضمة، كيما كان نوع هذه الصيغة، فعلاً أو اسماً أو أداءً، وأينما كان موقع الضمة فيها، بدايةً أو وسطاً أو نهايةً.

ومن بعد الخليل، جاء سيبويه الذي عدَّ علامات البناء الأربع، ثم ذكر ما يقابلها على الترتيب من علامات الإعراب، بقوله: (...فالنصب والفتح في اللَّفظ ضرب واحد، والجرُّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرُّفع والضمُّ، والجزم والوقف)<sup>12</sup> ولنا أن نسأل عن علة تسمية الرُّفع، ونتساءل عن سبب اختيار هذا المصطلح دون غيره، ونبحث عن خلفية التسمية عند القدماء ولاحقيهم. واللاحظ أنَّ المحدثين، خلطوا في تعاريفهم بين الضمة التي جعلوها علامات بناء، والرُّفع الذي اعتبروه علامة إعراب، وهذا عرض لبعض تعريفات الضمة والرُّفع من بعدها لتبيين أوجه الافتراق بين المصطلحين.

#### في الوظيفة النطقية

إنَّ الضمة عند اللغويين المحدثين من الناحية الفيزيولوجية، صائت خلفي؛ أي أنَّ الجزء الخلفي من اللسان، يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الحنك اللَّيْن واللَّهَا<sup>13</sup> وفي المقابل، ينخفض الفك السفلي؛ لكي يسمح بارتداد اللسان إلى الخلف، مما ينتج عنه ضيق فتحة الفم، وانفتاح الشفتين مع تقدُّمها للأمام كعلامة للضم.

وقد وصف بعض المحدثين الضمة بأنَّها صائت وسطي خلفي، وقدَّم هذه الصِّفات لصائت الضمة، وأخرى لصائت الفتحة والكسرة، واعتمد صاحب النص في وصفة لصائت الضمة على الأسس الآتية: شكل الشفتين (الاستدارة والانبساط) عند لفظ الحركة؛ بحيث تُصنَّف الحركات إلى مستديرة ومنبسطة طبعاً لشكل الشفتين لدى اللَّفظ؛ ودرجة ارتفاع اللسان لدى اللَّفظ؛ بحيث يكون لدينا حركات عالية ووسطى وواطئة حسب ارتفاع اللسان. ودرجة انسحاب اللسان لدى لفظ الحركة؛ بحيث يكون لدينا حركات أمامية

ووسطي وخلفية. ووضعية الفك الأسفل لدى نطق الحركة<sup>14</sup>" مع أنه لم يصنف هذه الصفات مع صوائتها؛ أي لم يحدّ الصفة المناسبة لنطق كل صائت؛ وماً يناسب صائت الضمة من صفات مذكورة في التص، هي استدارة الشفتين، واستعلاء مؤخر اللسان؛ و التصوص الآتية ستضيف صفات أخرى لصائت الضمة. وهناك من يرى أن الحركات عديدة، وهي: "تحتليف باختلاف درجة ارتفاع اللسان في الفم، وباختلاف المنطقة التي يتم فيها هذا الارتفاع داخل الفم في مقدمه أو في وسطه أو في آخره". مع أنَّ صاحب هذا التص لم يذكر هذه الحركات<sup>15</sup>".

تُعدُّ الضمة حركة معيارية أساسية، وتُسمى بالحركة الخلفية المغلقة المدورَة، وعند نطق هذه الحركة يرتفع اللسان إلى أقصى درجة في الخلف، ومن أمثلتها بعض صيغ الضمة العربية، وواو المد، وذلك كالواو في (سيروا)<sup>16</sup>" ويشير هذا المفهوم، إلى ارتفاع اللسان للخلف، ويصف صاحبه الضمة بالانغلاق والتَّدوير؛ نسبة إلى انغلاق مجرى التجاويف، وملتقاها المتمثَّل في اللهاة، كونها أقصى عضو يصله اللسان. ومن الدارسين من يخلط بين مفهومي الضمة القصيرة، والطَّويلة وجعلهما تحت مفهوم واحد هو الرفع حين يقول: (ضمة وواو المد، يكون آخر اللسان هو الجزء الأعلى معأخذ الشفتين شكل الاستدارة تقربيا)"<sup>17</sup> والمفروض أن يقول: (الرَّفع يكون آخر اللسان، والضمة أخذ الشفتين شكل الاستدارة تقربيا).

اتَّصفت الضمة بأنَّها صوت طليق خلفي، وقيل فيها هي: (صوت طليق خلفي منضم حاد قصير غير أغنٌ، يصيّبها من القصر في الرَّوم ما يصيب كل الطَّلبيات القصار. ولا تنفرج بتأثير أصوات الاستعلاء كما يحدث للكسرة)<sup>18</sup>" وأضاف هذا التص، إلى الضمة صفة الطلاقة والحدَّة، وعدم التأثير بأصوات الاستعلاء وعدم غنِّتها، وما يصيّبها عند تروعها"<sup>19</sup>" باعتبار أنَّ الرَّوم يكون في الصوت三三فتحة والضمة والكسرة.

إنَّ تسمية الصوَّات القصيرة الثلاثة، من ضمة وفتحة ثم كسرة، كان نسبة إلى حركة الشفتين أثناء النطق؛ وتسمية الضمة من انضمام الشفتين واستدارتهما دون التقاء؛ أمَّا علامات الإعراب المقابلة لها، فأَخذت تسميتها من وضعيات اللسان، لذلك كانت علامات البناء أصلًا وأساسًا لوضع علامات الإعراب<sup>20</sup>".

والملاحظ من التّعريف السّابقة لصائت الضّمة، أنَّ أصحابها خلطوا بينها وبين الرّفع، حينما قالوا إنَّ الضّمة صائت خلفي ناتج عن ارتفاع مؤخر اللسان؛ ولكنَّ الضّمة في حقيقتها ناتجة عن انضمام الشفتين إلى بعضهما في غير التقاء على ما أوضحته من قبل؛ أما الرّفع، فهو الناتج عن ارتفاع الجزء الأعلى من مؤخر اللسان، مما يجعل الضّمة خلفية، منغلقة، مضمومة<sup>21</sup> والملاحظ من هذا النّص أنَّ صاحبه لا يصف الضّمة، وإنَّما يصف وضعيات أعضاء من الجهاز النّطقيِّ عند النّطق بالصّوت المضموم، وهذا ما جعلنا نتحفّظ على كثير من الآراء المتحدثة عن الصّوائت العربية أو الواسفة لها؛ وسنحاول جهداً توضيح المتداخل وتبيين الغامض من حديث الصّوائت في ما هو آتٍ.

### في علَّة التّسمية

الرّفع من المصطلحات الإعرابيَّة، والمرفوعات يوحي اسمها بمعناها، ومن معاني الرّفع، الإسناد والعلوُّ والاستعلاء؛ أي وجود مسند ومسند إليه في التّركيب، واللغويون قالوا: (الضمُّ علم الإسناد، والكسر علم الإضافة، والفتح ما ليس بإسناد ولا إضافة)<sup>22</sup> ومن معاني الرّفع الرّفعية وعلى المكانة؛ لأنَّ المرفوعات تدلُّ على كلٍّ من قام بالعمل، أو تحمل مسؤوليته واتّصف به لرفعته ومكانته.

ونتصوَّر للرّفع مقابلاً بالضّد، وهو موجود يُسمَّى الخفض؛ وجاء في مقاييس اللغة أنَّ: (الرَّاء، والفاء، والعين أصل واحد يدلُّ على خلاف الوضع، يقول رفعت الشيء رفعاً، وهو خلاف الخفض... والرّفع إذاعة الشيء وإظهاره)<sup>23</sup> وعلامة الرّفع هي الضّمة بفتح الصّاد، وأطلقنا عليها مصطلح الرّفعية، وتنسَّم الضّمة الصائت القصير كذلك نظراً لكميَّتها الصوتيَّة، ويعاينها الصائت الطَّويل وهو الواو؛ وبينهما اختلاف أساسيٌّ وأوليٌّ من حيث الكمِيَّة الصوتيَّة، مع تشابههما في صفات أخرى نطقية، يأتي حديثها في موضعها.

### مكانة الرّفع اللغويَّة والاجتماعيَّة

إنَّ المركبات أنواع، منها المرفوعة والمنصوبة والمحروقة، وتعُدُّ التّراكيب المرفوعة أساس التّنويه؛ لأنَّ الرّفع يحدث من غير عامل صوتيٍّ ظاهر، خلافاً لغيره فقد فرَّقت العرب بين العمَد والفضلات، فجعلت الرّفع للعمد، والنصب

"لفضلات"<sup>24</sup> وهناك من يرى أنَّ الحركات الإعرابية هي دوال على المعاني الإعرابية، كما جاء في قول السيوطي: (إنَّ الأسماء لما كانت تعثورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ولم يكن في صورها وأينيتها أدلة على المعاني، جعلت حركات الإعراب تبين هذه المعاني وتدل عليها؛ ليتسعد لهم في اللغة ما يريدون من تقديم وتأخير عند الحاجة)<sup>25</sup> والمقصود من ذلك، أنَّ الضمة والكسرة والفتحة، هي التي تحدد عناصر التركيب، والمعنى المراد منها. وفي مقابل الرأي القائل بدلاله الصوائت على المعاني الإعرابية، هناك من يرى أنَّ الحركات الإعرابية لا دلالة فيها، ولا منها وذهب إلى ذلك بعض القدماء<sup>26</sup> وسار على هذا الرأي بعض المحدثين ممن يرى الحركات الإعرابية ليس لها مدلول، وأنَّ الحركات لم تكن تحدد المعاني في أذهان العرب الأقدمين، وهي لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصول الكلمات ببعضها<sup>27</sup> وتوجد آراء أخرى إضافة إلى ما ذكره السيوطي في الدور الدلالي للرُّفع كعلامة إعرابية، سنوردها فيما يلي.

وذهب الدارسون في تحديد وظيفة الصوائت العربية بقولهم: (وقد اعتدت العربية بالضمة والكسرة اعتداداً خاصاً، فجعلت الضمة علماً للإسناد)<sup>28</sup> وجعلت الكسرة للإضافة والفتح للحياة. وإذا ربطنا ذلك بحالات المجتمع المختلفة، وباعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية، شبيهة بالأسرة في عناصرها، ظهر أنَّ الرُّفع يمثله في الأسرة المسؤول عنها، وهو الأب لرفعته، وقدرته على تحمل المسؤولية العائلية، والكسرة لغيره ممن يتحرك في فلكه وتناسب المرأة.

ويتمثلُ بعد النَّفسي للرُّفع، في أنَّ أكبر كمية من النَّفس تكون معها، وذلك لأنَّ اللسان يتراجع عند النطق بها للوراء، والفك الأسفل يتبعه عن الأعلى، ومتند الشفتان للأمام، وتنضمَّان مستديرتين غير متقيتين، فيتسع التَّجويف الفموي، وتتجمَّع فيه أكبر كمية من الهواء.

إنَّ هذه الوضعيَّات والكيفيَّات جميعها التي يكون عليها الجهاز النطقي بكلٍّ ما فيه؛ من أعضاء ومواقع وتحاويف عند النطق بالضمة، وما يرافقها حال النطق بالصَّامت المصاحبة له، لما يوحي بعلاقتها في أسرتها الصوتية اللغوية، والإنسانية الاجتماعية. ويكمِّنُ بعد الاجتماعي للرُّفع، في نطقها الموحي بالترفع والخشونة والغلظة والاستعلاء، وذلك يوافق الطَّبع البدوي.

والعربي في بادوته، كونه يحب الرفعه وعلو المكانة. والرفع دليل ذلك؛ لأن المسند إليه يكون مرفوعاً في مثل: (جاء محمد) (ومحمد جاء) والمسند إليه (محمد) جاء في التركيبين السابقين مرفوعاً؛ والمسند إليه لا يجر ولا ينصب، وكأن العربي ليس مستعداً لأن يجر أو يتبع غيره لأن الجر يعني السفور والتبعية، ويعني هذا في الخلفية الأنثروبولوجية الإزالة من الوجود.

**الكمية الصوتية للضمة**

ترتبط الحركة بالزمن ارتباطاً وظيفياً، يؤدي إلى تحديد طولها، وما دام طول الحركة مرتبطاً بالزمن؛ فإنَّه يمكن تعريف طول الحركة بأنَّه المدة الزمنية التي يستمر فيها شكل الفراغات العليا (فراغات فوق الحنجرة) ثابتة على حاله عند النطق بالحركة؛ ذلك أنَّ أعضاء النطق تبقى ثابتة على وضع معين أثناء العملية لكلامية مدة من الزمْن<sup>29</sup>. وفي هذه المدة الزمنية تتكون الكمية الصوتية التي تميّز صائتاً عن آخر، والضمة من حيث كميّتها الصوتية صائتاً مفخّم وخشن، مما جعل القبائل البدوية تخيل إليها، كما مالت الحضر إلى الكسرة لرقّتها ونعومتها<sup>30</sup> واتساع بيته العربي، البدوية في أصلها، هي التي جعل الصائت الأكثر اتساعاً هو الغالب في كلامه، وهذا ما يسمى بالأداء الواسع. ويعتار الأداء الواسع للضمة، باهتزاز كبير للوترين الصوتيين، وعلو الصوت، مثل: الخطابة، والتدريس لأعداد كبيرة من الطلبة، والصياغ الغاضب<sup>31</sup> وإلى جانب الأداء الواسع الذي يناسب صائتاً الرفعه، هناك الأداء المتوسط للفتحة، والأداء الضيق للكسرة، ونشير إلى ضرورة التّفريقي بين الخشونة والقوّة؛ فليس كلُّ خشن قويًّا والعكس.

إنَّ الصوت اللغوي عبارة عن كميات صوتية؛ وأساس الكميات الصوتية الصوائت القصيرة التي هي (أبعاض الحروف)<sup>32</sup> على ما وصفها به القدماء والضمة منها. وهي علامة الرفع إلى جانب الواو في الوظيفة، وتسمى الضمة صائتاً قصيراً، والواو صائتاً طويلاً، وهي من حيث موقعيتها الصوتية تُعتبر صائتاً مرتفعاً، مستعلياً، مفخّماً، ومتّسعاً؛ ومن هذه النّظرة إلى موقع الضمة، نرى لها أثراً قوياً ومباشراً في توجيه المبني اللغوي، في مختلف المواقف منها، وبين صائتاً الضمة والواو، تفاوت في الكمية الصوتية؛ رغم تشابههما في الصّفات.

والتشابه في الصّفات بين صائتاً الضمة القصير والطويل، يتمثل في كون الضمة القصيرة، صائتاً عال خلفي مدّور بجهور، والطويلة مثلها،

وكلاهما فونيم ثابت لا يتغير من لهجة إلى أخرى<sup>33</sup> ويحدد طول كمية الصّائت، من خلال الوقت الذي يستمر فيه الصّوت بعد نطقه، وفي بعض اللغات إذا زاد طول الصّوت أصبح صوتاً آخر، ومثال ذلك ما يحدث في اللغة العربية مع الصّوائت؛ فإذا طالت الفتحة القصيرة صارت فتحة طويلة، وإذا طالت الكسرة القصيرة صارت كسرة طويلة، وإذا طالت الضمة القصيرة صارت طويلة، ويصبح الطول هنا وظيفياً؛ لأنّه أدى إلى تغيير الصّوت تغييراً شاملاً<sup>34</sup>. ونستطيع القول، إنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي، كان مدركاً للفرق والعلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال، وأدرك أنها علاقة في الكلم (DURATION) وليس علاقة في الكيف<sup>35</sup> وتوصل المحدثون إلى إدراك بعض هذه الفروق الكمية بين الصّوائت القصيرة والطّويلة؛ حيث سجّلوا على جهاز (Spectrograph) أنَّ الفترة الزّمنية لإنتاج الحركة القصيرة تساوي 300 دورة/الثانية؛ بينما تصل إلى 600 دورة/الثانية مع الحركات الطّويلة ومنها الألف والواو والباء المديتين<sup>36</sup> ونحن إذ نقدم هذه المقادير ونعتبرها جهوداً حميدة في المجال الصّوتي، فإنّنا نتحفّظ عليها لقيامتها على تجارب غير عربية.

### التلوينات الصّوتية للرّفع

إنَّ موضوعات التلوينات الصّوتية الوظيفية في العربية كثيرة، منها: الإملالة والقلب والإعلال وتحجيف الممز والتماثل والتّجانس والانسجام الصّوتي والخفّة والتّقلل، ووالترّخيّم والتّصغير والتّحقير، وغيرها من الموضوعات، منها ما يصيب الصّوامت، ومنها ما يكون في الصّوائت، وما يهمنا هنا، هو حديث التلوينات الصّوتية التي تصيب صوائب العربية الثلاثة بعامة، والرّفع بخاصة.

تلحق الصّوائت الثلاثة تغييرات صوتية، وتلوينات نطقية، مع أنَّ تلوينات الصّوائت أقل درجة مقارنة بتلوينات الصّوامت، وقد تشتّرط الصّوائت في تلوين صوتي معين، أو يختص كل صائت بتلوين ما، كالإملالة التي تكون من الألف نحو الباء، ومن الفتحة باتجاه الكسرة؛ ولا تكون الإملالة في غير الفتحة أو الألف؛ لأنَّ الإملالة هي أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الباء<sup>37</sup>.

كما يكون الرّوم في الصّوائت الثلاثة؛ لقول ابن جنّي: (لكن روم الحركة يكاد يكون متحرّكاً به، ألا تراك تفصل بين المذكّر والمؤثث في قوله في الوقف أنت فلولا أنَّ هناك صوتاً لما وجدت فصلاً)<sup>38</sup> والفصل بين

التاءين في ضمير الرفع المنفصل أنت، لا يكون إلا من خلال تروييم الحركة نحو الكسرة للدلالة على المخاطب المؤثر، أو ترويها نحو الفتحة للدلالة على المذكر المخاطب؛ ومثال الروم في الرفع: (كتبت، وكتبت) لا يمكن الفصل بين المفرد المتكلّم، أو المفرد المخاطب مذكراً أو مؤثراً أو المفردة المؤثرة الغائبة، إلا بتروييم النطق نحو الحركة المناسبة.

إضافة إلى الروم يختص الإشام بالضمومات؛ لأن مفهوم الإشام اصطلاحاً يدل على إطابق الشفتين بعد الحرف الأخير من الكلمة الذي نقف عنده بالسكون، إشارة إلى الصمة التي ختم بها النطق، مع أن الإشام يرى ولا يسمع<sup>39</sup> ولا يكون الإشام إلا في المرفوع أو المضموم، ولا يجوز في النصب والجر، لعدم موافقتهما لنطق الضم، والإشام بذلك هو إشارة بصرية من خلال ضم الشفتين، حين الوقوف على سakan الآخر، وهو في أصله مرفع. وننتهي إلى القول، بأن وظيفة الرفع واحدة عند القدماء والمحدثين اللغويين، والفرق بينهما يكمن في الموقعيّة؛ لأن اللغويين القدماء يُقتصرُون الرفع على أواخر التراكيب والصيغ؛ أمّا الرفع عند المحدثين فيكون في موقعيّة البداية أو الوسط أو النهاية، أي الرفع معمّم عندهم على جميع المواقعيّات، لا على موقعيّة النهاية فقط. وكما تعرف صوامت العربية تلوينات صوتية؛ فإن الصوائب كذلك تتلوّن، ويختلف نطق الصّائت بحسب السياق الوارد فيه، والوظيفة التي يؤديها.

#### هوماش:

- 
- <sup>١</sup> - عزيزة فوال بابي، المعجم المفصل في التحويل العربي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1، 1413هـ/1994ج، ص460. وتسمى المصوّرات، ينظر، الفارابي، كتاب الموسيقى الكبير، تح، وشر، غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير، محمود أحمد الحفي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة. ص1072، وينظر، مديرية سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص16.
  - مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط1، 1418هـ/1998م، ص22.
  - أبو الفتح عثمان بن جن، سر صناعة الإعراب، تح، مصطفى السقا وزملائه، مط، مصطفى البابي الحلبي، ط1، 1954ج، ص147.
  - أحمد ابن فارس، مقاييس اللغة، تح، عبد السلام محمد هارون، مط، دار الفكر، بيروت، ج3، ص357.

- <sup>5</sup> - جمال الدين بن منظور، لسان العرب، مط، دار صادر بيروت، ج 1، ص 357.
- 6 - أبو عمر عثمان بن سعيد الداني، الحكم في نقط المصاحف، تح، عزة حسن، مط، دمشق، 1960، وفي رواية إذا ضممت فمي، ص 6.
- 7 - ينظر تفصيل هذا عند، جوزيف إلياس، وجر جس ناصف، معجم عين الفعل، ص 170.
- 8 - ابن منظور، لسان العرب، ج 8، ص 129، باختصار.
- 9 - نفسه، ج 8، ص 13.
- <sup>10</sup> - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة وال نحو، ص 304، مط، الخلي وأولاده، ط 2، 1958.
- 11 - ينظر تفصيل ذلك عند، عوض حمد القوزي، المصطلح التحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 89، وما بعدها. بتصرف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 1، 1401 هـ / 1971 م.
- 12 - سبيوبيه، الكتاب، تح، عبد السلام محمد هارون، مط، عالم الكتب، بيروت، ط 1، 1966 م، ج 1، ص 13.
- <sup>13</sup> - بسام بركة، علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية، ص 132، مط، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، 1988 م. وينظر، عبد التواب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص 94، مكتبة الحاخامي القاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ط 1، 1982 م. وبعد القادر مرعي العلي الخليل، المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 100، جامعة مؤتة، ط 1، 1993 م. وبعد القادر عبد الجليل، الأصوات اللغوية، دار صفاء للنشر والتوزيع،الأردن، ط 1، 1998 م، ص 108.
- 14 - خليل إبراهيم الحماش، دراسة مقارنة للنواحي الصوتية في كتاب العين والنظريّة الحديثة في علم الصوت، ص 507، بتصرف، مقال بمجلة كلية الآداب، العدد 16، مط، المعارف، بغداد، 1973 م. وينظر تفصيل ذلك، جان كاتينيو، دروس في علم أصوات العربية، ص 143، وما بعدها، نقله إلى العربية، وذيله بموجم صوتي فرنسي عربي، صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ط 1966 م.
- 15 - محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، طبعة جديدة مزيدة ومنقحة، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1998 م، ص 40.
- 16 - سير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، ص 219، مط، وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2003 م.
- 17 - محمد محمد داود، المدخل إلى علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، ص 111.
- 18 - محمود الأنطاكي، الوجيز في فقه اللغة، منشورات دار الشرق، ط 1، 1969 م، ص 239.

- <sup>19</sup> - ينظر، مكي درار، الجمل في المباحث الصوتية من الآثار العربية، دار الأديب، السانية، ط1، 2005م، ص100، وما بعدها.
- <sup>20</sup> - ينظر تفصيل ذلك عند، عبد الرحيم، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1979 م، ص55.
- <sup>21</sup> - مصطفى حركات، اللسانيات العامة وقضايا العربية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1418 هـ/1998 م، ص22، بتصرف.
- <sup>22</sup> - مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مط، الحلبي وأولاده، ط2، 1958 م، ص67.
- <sup>23</sup> - أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج 2، ص 423.
- <sup>24</sup> - رشيد بلحبيب، قراءة أولية في بعض وظائف الإعراب الدلالية والتراكيبية، مقال عجلة الفيصل، العدد 267، ديسمبر 1998 م / يناير 1999 م، ص69، عن، ابن أبي الربيع، البسيط، ج 1، ص541.
- <sup>25</sup> - جلال الدين السيوطى، الأشباه والنظائر في النحو، راجعه وقدم له، فايز ترحين، مط، دار الكتاب العربي، ط1، 1984 م، ج 1، ص76/78.
- <sup>26</sup> - قال بهذا الرأى من القدماء، محمد بن المستير المدعو قطرب، ينظر تفصيل هذا عند، أبي القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح، مازن المبارك، مط، دار التفائن، بيروت لبنان، ط4، 1982 م، ص70.
- <sup>27</sup> - إبراهيم أنيس، أسرار اللغة العربية، مكتبة الأجلاء المصرية، ط2، 1962 م، ص185.
- <sup>28</sup> - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1964 م، ص67.
- <sup>29</sup> - ينظر، سير شريف إستيتية، الأصوات اللغوية، رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار Peter وائل للنشر والتوزيع، ط1، 1992 م، ص241، بتصرف، نقلًا عن：  
*maccarthykenglish pronunciation .*
- <sup>30</sup> - جلال الدين السيوطى، المزهر في علوم اللغة، ج 2، ص276 / 277. وإن كان العامل الجغرافي، والبيئة يلعبان دوراً في ذلك.
- <sup>31</sup> - كريم زكي حسام الدين، الدلالة الصوتية، مط، الأجلاء المصرية، ط1، 1992 م، ص42 بتصرف.
- <sup>32</sup> - أبو الفتح عثمان بن جين ، سر صناعة الإعراب. ج 1، ص147. وينظر، عبد الفتاح إبراهيم، مدخل في الصوتيات، ص120، دار الجنوب للنشر، تونس.
- <sup>33</sup> - ينظر، محمد علي الخولي، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، ط1، 1990 م، ص98، بتصرف واختصار.
- <sup>34</sup> - نفسه، ص45، بتصرف، واختصار.
- <sup>35</sup> - ومن الحذرين الذين أكدوا ذلك (إبراهيم أنيس) بقوله: " ما يسمى بالف المد هي في الحقيقة فتحة طويلة، وما يسمى بباء المد ليست إلا كسرة طويلة، وكذلك واو المد تعد من

- النّاحيَة الصّوْتِيَّة ضمَّة طويلة ". إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويَّة، ص 38. ط4، القاهرة، 1971 م.
- <sup>36</sup> - عبد القادر عبد الجليل، هندسة المقطع الصّوْتِيَّة وموسيقى الشّعر العربيّ، ص 39، دار صفاء للطباعة والتَّشْرِيف والتَّوزيع، الأردن، ط1، 1419 هـ/1998 م.
- ابن الجُزْرِي، التَّشْرِيف في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ج1، ص 29.<sup>37</sup>
- وينظر، عبد الفتاح شلبي، في الدراسات القرآنية، الإِمَالَة في القراءات واللهجات، دار نهضة مصر للطباعة والتَّشْرِيف، ط2، 1971 م.
- أبو الفتح عثمان بن جين، الخصائص، تج، محمد علي التجار، دار الكتاب العربي، ج 2، ص 328.<sup>38</sup>
- ينظر تفصيل ذلك عند، سيبويه، الكتاب، ج 4، ص 171.<sup>39</sup>